

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة سعادة

أحمد بن عامر الحميدي، وزير البيئة

في الاجتماع رفيع المستوى

مؤتمر وارسو لتغير المناخ

سعادة السيد مارشن كورولتس، رئيس مؤتمر التغير المناخي التاسع عشر للأطراف في اتفاقية التغير المناخي والمؤتمر التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات المندوبين الموقرين،

أيها السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بدايةً، اسمحوا لي بأن أقدم بالشكر الجزيل على ما قامت به جمهورية بولندا، حكومة وشعباً، من جهود بناءه وواضحة لاستضافة هذا الحدث الهام، وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وأتمنى أن يخرج المؤتمر بنتائج ناجحة ومثمرة.

السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد منكم التحديات والمخاطر التي تواجه المجتمع الدولي بسبب ظاهرة التغير المناخي والتي تعد من أكبر تحديات هذا العصر لتشابك أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وماتلقيه من انعكاسات

خطيرة على شتى مناحي الحياة وخصوصا على الدول النامية والتي تتحمل الجانب الأكبر من الأضرار الناجمة عن هذه التداعيات والآثار السلبية المترتبة على التصدي لهذه الظاهرة قد تؤثر على مسارات التنمية المستدامة التي تنشدها كافة الشعوب.

ومن هذا المنطلق فإننا مطالبون بالتعامل مع ظاهرة التغير المناخي من منظور شامل يأخذ في الاعتبار كافة مسبباتها، وعلينا أن نتحلى ببعد النظر وأن نتصدى لهذه الظاهرة في الحاضر وأن نفكر في الغد لمواجهة تحدياتها، لضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

السيدات والسادة،

إن الهدف النهائي لإتفاقية التغير المناخي، هو الوصول إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي، وهذا يعني أن تتضافر جهود الأطراف بشكل منصف وفقاً لقدرات كلاً منها وعلى اساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، على ان تاخذ الدول المتقدمة زمام المبادرة وان تقدم الدعم اللازم من التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء

القدرات لتحقيق هدف الاتفاقية وتأمين الوصول إلى تنمية مستدامة بصورة طبيعية دون أحداث خلل في الانظمة البيئية.

## السيدات والسادة

لقد أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة، حيث جعلتها من الركائز الأساسية لرؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، التي أسس دعائمها حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله، والتي جاء فيها أن التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية هما هدفان أساسيان لا يمكن التضحية بأحدهما على حساب الآخر.

ومن منطلق ادراك الدولة بأهمية قضية التغير المناخي ومواجهتها سعت لإنجاز مشاريع متعددة منها ما هو قائم ومنها ما هو قيد التنفيذ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشاريع تهدف إلى: تخفيض غاز الشعلة إلى الحد الأدنى، وتجميع وتخزين وإعادة حقن ثاني أكسيد الكربون، وإدارة المخلفات لتخفيضها إلى الحد الأدنى، وإعادة تأهيل توربينات الإحراق في المصانع القائمة قبل عام ٢٠٠٥ بإدخال التقنيات الحديثة عليها لتخفيض انبعاثات أكسيد النيتروجين.

ويعد مشروع الشاهين من المشاريع الكبرى لآلية التنمية النظيفة التي يحتذى بها والتي تهدف إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كما تم البدء باستغلال الطاقة المتجددة من خلال تشييد بنية تحتية لصناعة الطاقة الشمسية والمتمثلة بمصنع إنتاج السليكون الخالص، وكذلك مشاريع الأبنية الخضراء التي تستغل الطاقة الشمسية.

السيدات والسادة،

تأتي مشاركة بلادي في هذا المؤتمر إدراكاً منها لأهميته وأهمية مايطرح فيه من مواضيع، املين بأن تتعاون الدول الأطراف فيما بينها في سبيل تحقيق الاهداف المنشودة للاتفاقية والبناء على نتائج مؤتمر الدوحة، متمثلة في بوابة الدوحة للتغير المناخي وتعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو حول فترة الالتزام الثانية، وأود هنا أن أشير إلى أننا قد بدأنا في اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اعتماد تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو لفترة الإلتزام الثانية، متمنياً من بقية الأطراف الإسراع لاعتماده حتى يدخل حيز النفاذ.

وندعوا إلى تعزيز برامج العمل الخاصة بتقديم الدعم للبلدان النامية لتتمكن من اتخاذ الإجراءات الوطنية الملائمة للتخفيف، ونرى أن وضع آلية جديدة للمشاريع السوقية يحتاج إلى دراسة ومناقشة مستفيضة، لآثارها على مشاريع الطاقة النظيفة.

إن أي الاتفاق الجديد يجب أن يكون وفقاً لأحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وخصوصاً مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وتقديم الدعم بشكل شفاف ومتوازن للإجراءات المتخذة في شأن التخفيف والتكيف.

وعلى البلدان المتقدمة أخذ زمام المبادرة في مكافحة التغير المناخي والآثار المترتبة عليه، اخذين بعين الاعتبار مسؤوليتها التاريخية.

وإن رفع الطموح لما قبل عام 2020 يجب أن يشمل التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات ويجب تفعيل الكامل للآليات المتعلقة بوسائل الدعم المختلفة من قبل الدول المتقدمة لكي تتمكن الدول النامية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ونرى أن وضع خطة عمل واضحة وشفافة لضمان تمويل 100 مليار دولار سنويا من عام 2020 سيمثل دفعة كبيرة للدول النامية لتحقيق التخفيف والتكيف، ونؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود الرامية لتحديد السبل الكفيلة بتعبئة التمويل المتعلق بالمناخ.

كذلك يتحتم علينا أخذ موضوع الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تدابير الاستجابة لظاهرة التغير المناخي على محمل الجد لخطورة هذه الآثار على الدول النامية وخصوصا الدول المعتمدة على مصدر وحيد للدخل .

وهنا أشدد على أن تسريع عملية التفاوض يجب أن تكون على كل المسارات خاصة التكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وتطويرها وبناء القدرات وليس التخفيف فقط.

الحضور الكريم

لا يسعني في ختام كلمتي هذه إلا أن أتمنى لكم التوفيق والنجاح  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته